الأمم المتحدة TCDC

Distr.
LIMITED

TCDC/10/L.3/Add.3
8 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

# التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
الدورة العاشرة
نيويورك، ٥ - ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧

مشروع التقرير

المقرر: السيد سانداغدورج إردنبيليغ (منغوليا)

إضافة

رابعا - موجز المناقشة العامة

ألف - نظرة عامة

١ - استهل المناقشة العامة الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة، الذي تكلم بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ والصين لدى الأمم المتحدة. وأكد على أهمية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المتزايدة بصفته آلية فعالة من أجل تيسير تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية وتعزيز العمل الجماعي تدعيما لتنميتها الشاملة فضلا عن ضمان مشاركتها الفعالة في الاقتصاد العالمي الآخذ في التطور. وصرح بأنه نظرا للضعف الظاهر في التزام بالتعاون الإنمائي من جانب الشركاء التقليديين، يمثل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أفضل أمل للبلدان النامية في سياق النظام العالمي المنبثق؛ بالرغم من أنه لا ينبغي النظر إليه بصفته بديلا تقليديا للتعاون الإنمائي. وأبرز بعض إنجازات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أحرزت في السنوات الـ ٢٠ الماضية. وأحاط علما، بصورة عامة، بأن تبادل الخبرات فيما بين البلدان النامية قد أظهر كفاءة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتناسب فعاليته مع تكلفته ووثاقة صلته بصفته أداة للتعاون الإنمائي. كما تسببت مشاريع وبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة تحسين الملكية الوطنية في صياغة الأنشطة الإنمائية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وثمة دراية متزايدة بطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية واحتمالاته وثمة التزام متزايد بتحديد الأولويات بغية النهوض بفعالية ذلك الشكل من أشكال التعاون. بيد أنه لاحظ، أن أوجه الصرامة الهيكلية والثقافية، والأهم من ذلك، الافتقار إلى الموارد المالية قد أثرت بصورة عكسية على التقدم المحرز بصدد استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.


080597 080597 97-12205

٢ - وصرح بأن المجتمع الدولي يعترف ببطء بأن المستقبل ملك للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأثنى على حكومة اليابان لما بذلته من جهود لدعم هذا التعاون. ولاحظ أن مما يدعو إلى التشجيع أن المؤتمرين كليهما مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والمالية والاستثمارات، المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ومؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٧ في نيودلهي، وضعا صياغة لمخططات تفصيلية للإجراءات التي تتخذها البلدان النامية، وفي الواقع المجتمع الدولي ككل، سعيا للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣ - وحث البلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة على تقديم المزيد من الدعم للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وصرح بأن الافتقار إلى الوعي والشك الذي طال أمده فيما يتعلق بكفاءة طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد حالا دون الاستخدام الأمثل لهذه الطريقة.

٤ - وفي ختام كلمته قدم أربعة اقتراحات محددة:

(أ) اقترح أن تعقد اللجنة الرفيعة المستوى دورة استثنائية لمدة يوم واحد في عام ١٩٩٨، وبالمستطاع أن تعقدها في أثناء انعقاد الجمعية العامة، لإحياء الذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس ايرس؛

(ب) أيد الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتناول جملة أمور منها التحديات التي تمثلها العولمة؛

(ج) حث على المحافظة على الهوية المنفصلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقديم موارد كافية لها لكي يتسنى لها أن تنفذ ولايتها واستراتيجية التوجيهات الجديدة؛

(د) أكد من جديد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الرفيعة المستوى واقترح إمكانية توسيع ولايتها لتشمل استعراض التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

٥ - صرحت معظم البلدان النامية عن تأييدها للآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦ - صرح ممثل هولندا، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فضلا عن بلغاريا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفينيا وقبرص والنرويج بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أداتان هامتان من أجل تعزيز التعاون الإنمائي. وأكد، بالرغم من ذلك، على أن المسؤولية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تقع أولا وأخيرا على البلدان النامية ذاتها. ولذلك، من الضروري أن تقوم

البلدان المانحة بدور داعم فيما يتصل بتبني استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتوسع في استخدامها في مجال التعاون الإنمائي. وأعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تقدم احتمالات جيدة من أجل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٧ - وأيد مفهوم تشكيل الشبكات وصرح بأن هذا المفهوم يعد أساسا جيدا لحل مشاكل مشتركة. كما أن توفير إمكانية التوصل إلى شبكة الإنترنت من شأنه أن ييسر نشر المعلومات ذات الصلة وينبغي إضافته إلى قائمة أولويات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويعتبر موضوع السكان موضوعا له أهمية استراتيجية إلى حد ما بسبب وثاقة صلته بتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة. كما أن إنشاء الشبكات واستخدام مرافق الإنترنت نشاطان ملائمان حاليا من أجل تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي سوف يثبت بأنه الشكل الأكثر نفعا من أشكال التعاون الإنمائي الأخرى.

٨ - ولفت الانتباه إلى خمس قضايا هامة: (أ) ينبغي إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في العمل الشامل لوكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة؛ (ب) من شأن اتباع نهج إقليمي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يزيد فرص التعاون الناجح، نظرا لأوجه الشبه في الظروف الجغرافية والأوضاع المتعلقة باللغة والظروف الاجتماعية - الثقافية؛ (ج) سوف يزداد أثر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إذا استخدمت الأموال المتوافرة لوكالات التنمية التابعة للأمم المتحدة بطريقة أكثر تركيزا، بدلا من إنفاقها على عدد كبير من المشاريع الصغيرة والتعرض لخطر تخفيف أثرها؛ (د) ينبغي تشجيع المراكز الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، والفاو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواءمة جهودها والعمل معا على نحو أكثر وثاقة؛ (هـ) وبغية أن يؤتي عمل اللجنة الرفيعة المستوى المزيد من الإنتاجية والتفاعل ينبغي بحث مسألة تحسين شكله وإجراء تشغيله في الوقت الحاضر.

٩ - وساد بين الوفود شعور بالارتياح العام إزاء الاهتمام المتجدد بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في السنوات الأخيرة، ولكن جرى التسليم بأن الاحتمال المثمر لهذه الطريقة لم يتحقق على النحو الأوفى حتى الآن. ولقد أحرزت البلدان النامية قدرا كبيرا من التقدم بصدد إنشاء مراكز تنسيق وطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية واستخدام هذه الطريقة، لا سيما في التبادلات الثنائية فيما بينها. غير أن السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا تزال، في عدد من البلدان، بحاجة إلى تفسير جيد وطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا تُستخدم على النحو الأوفى بوصفها الخيار المفضل فيما يتصل بالتعاون الإنمائي. كما أن القيود المالية والقيود المتعلقة بالسلوك هي أيضا من العقبات الرئيسية التي تعترض التوسع في تطبيق طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٠ - وأكدت غالبية الوفود على أن المسؤولية عن تعزيز طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتطبيقها تقع في المقام الأول على عاتق البلدان النامية. وبناء على ذلك، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحديد شركاء ملائمين، وتحديد طرائق محددة للتعاون ووضع أهداف قابلة للتحقيق، تقع على البلدان النامية

ذاتها. ولهذا السبب فهي تحتاج إلى إقامة هياكل داخلية واتخاذ إجراءات لضمان إيلاء الاعتبار الأول للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عند صياغة برامج التعاون التقني، على النحو الذي يقتضيه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/٤١.

١١ - وسلمت غالبية الوفود بأنه في سياق العولمة، يمكن الاستعانة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصفته قوة فعالة من أجل ضمان المشاركة المنصفة للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي. ولذلك حثت البلدان المتقدمة النمو على تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقديم الدعم المالي من أجل تنفيذه.

١٢ - ورحبت غالبية الوفود بالقوة الدافعة الاستراتيجية لتداخلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار استراتيجية الاتجاهات الجديدة. واعتبر التركيز على المسائل ذات الألوية العالية، وعلى سبيل المثال سياسة الاقتصاد الكلي والتجارة، والاستثمار، وإدارة الديون، وإيجاد فرص العمالة، والقضاء على الفقر، والبيئة، أمرا ضروريا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وتم التسليم عموما بأن من شأن مثل هذا التركيز أن يقدم دفعة إنمائية رئيسية للبلدان النامية. واقترح بعض الوفود أنه ينبغي أيضا أن تحظى المعلوماتية والديناميات السكانية والتعليم والرعاية الصحية باهتمام متزايد في سياق الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٣ - وأيدت غالبية الوفود ترتيبات التعاون الثلاثية وحثت البلدان المانحة على تمويل هذه البرامج. وساد شعور بأن قيام طرف ثالث بتمويل التعاون التقني من شأنه أن يوسع إلى حد كبير تطبيق الطريقة، ولذلك ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي عليه. ورأت بعض الوفود أنه ينبغي الترويج على نطاق واسع لتتناسب فعالية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية مع تكلفته من أجل ضمان أن يقدرها المانحون على نحو أفضل.

١٤ - وسلمت وفود كثيرة بأن زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات تعتبر أداة قوية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق، تم الترحيب بشدة بتحويل نظام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية - نظام الإحالة المرجعية إلى نظام معلومات متعدد الأبعاد. كما تسهم المعلومات المتعلقة بالأمثلة الناجحة لمشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة الوعي بأهمية هذه الطريقة. ورأت بعض الوفود أن إمكانية وصول البلدان النامية إلى الإنترنيت تشكل استثمارا ذا شأن للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٥ - وأيدت غالبية الوفود إقامة صلة تشغيلية أوثق بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وبناء على ذلك تم التأكيد على ضرورة إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو أكثر شمولا في الاستراتيجية الأوسع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٦ - وشددت غالبية الوفود على أهمية إشراك القطاع الخاص في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، حيث أن من الضروري أن تتوفر للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية قاعدة عريضة من الدعم والمشاركة لكي يتسنى له أن يكون فعالا. ولاحظت وفود عديدة أيضا تزايد مشاركة هذه الجهات الفاعلة الجديدة في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأشير أيضا في هذا السياق إلى وثاقة صلة دور وسائط الإعلام الجماهيري في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٧ - وأشارت وفود عديدة إلى تهميش أقل البلدان نموا والحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجهها. وأعرب بشكل خاص عن القلق إزاء المشاكل والتحديات الإنمائية الصعبة التي تواجه أفريقيا. وقدم اقتراح مفاده إيلاء اهتمام خاص بالسبل التي تمكن هذه البلدان من الاستفادة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٨ - وشددت غالبية الوفود على الحاجة إلى الإبقاء على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوحدة مستقلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى تزويد هذه الوحدة بموارد كافية لتمكينها من تنفيذ ولايتها. ورحبت غالبية الوفود بإنشاء الصندوق الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحثت المانحين على الإسهام بسخاء في الصندوق.

١٩ - وكانت إحدى السمات الخاصة للمناقشة العامة في اللجنة الرفيعة المستوى هي الجهد الرامي إلى تشجيع اتباع نمط تفاعلي بصورة أكبر لتبادل الخبرات فيما بين الوفود عن طريق دعوتها إلى إبداء تعليقات بشأن المسائل المثارة في بيانات مختلف الوفود. وكانت إحدى المسائل التي أثيرت في أثناء هذا التبادل هي معنى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمصطلح المستخدم لتفسير جوانبه المختلفة. واعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب بأنه المفهوم الخاص الذي بموجبه يعد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عنصران مرتبطان على نحو متكامل. وقدم شرح مفاده أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينطوي على تبادل الخبرات التقنية، والتدريب وتجميع الموارد التقنية فيما بين البلدان النامية؛ بينما يشير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية إلى ترتيبات اقتصادية تعاونية واسعة النطاق. وجرى تبادل هام آخر في أثناء المناقشة يتعلق بدمج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج التعاون التقني التي يضطلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتم الاتفاق على أنه ينبغي للوحدة الخاصة أن تواصل رصد توحيد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في كل برامج هذا الجهاز. وأبرزت أيضا في هذا التبادل الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدات إلى أقل البلدان نموا في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأخيرا، اقترح إمعان النظر أيضا في إمكانية التركيز على مواضيع أو مسائل خاصة في أثناء الدورة القادمة للجنة الرفيعة المستوى.

## باء - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى وتنفيذ توصيات لجنة الجنوب

٢٠ - وقدمت غالبية الوفود معلومات عن سياساتها وأنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقدمت وفود أخرى، لا سيما اللجان الإقليمية وغيرها من وكالات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، معلومات مكملة ومفصلة متوفرة بالفعل في تقرير مدير البرامج (TCDC/10/2).

٢١ - ووافقت وفود عديدة على التوصيات التي تفيد بأن البلدان النامية ما زالت تحتاج إلى صياغة سياسات وطنية، وإنشاء هياكل ومراكز تنسيق وطنية أو تعزز الهياكل والمراكز القائمة. واشترك عدد من الوفود في رأي مفاده أنه يجب أن يكون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية نشاطا داخليا تضطلع به البلدان النامية على الوجه الأكمل وأن يولى استخدامه اعتبارا أوليا عند صياغة برامج التعاون التقني. وينبغي لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتكيف مع الاقتصاد العالمي الذي بدأ في الظهور حديثا والاستجابة للتحول المتزايد نحو نظام تجارة عالمية متحررة.

٢٢ - ذكر عدد من وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن برامجها قدمت الدعم لمراكز التفوق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وساعدت في حفز تنمية القطاع الخاص؛ وعززت الاتفاقات التعاونية الإقليمية، كالاتفاقات المتعلقة بالبحث والتطوير والتدريب في مجال العلوم النووية والتكنولوجيا. وتم تنفيذ هذه المبادرات من خلال برامج التدريب والحلقات الدراسية والوساطة لتيسير توقيع اتفاقات التعاون الإقليمي وإنشاء الشبكات ومراكز التدريب الإقليمية.

٢٣ - شملت المعوقات الرئيسية أمام تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على نحو ما ذكره العديد من الوفود والوكالات، الاختلافات الهيكلية والثقافية؛ والافتقار إلى الموارد المالية؛ وعدم توفر الوعي الكافي بفوائد وإمكانات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ومحدودية فرص الحصول على المعلومات؛ وعدم كفاية الموارد البشرية؛ والافتقار إلى التنسيق فيما بين الوكالات الحكومية المختلفة العاملة في مجال التعاون التقني. وذكر أحد الوفود أن صعوبة الحالة الاقتصادية والاجتماعية وضعف الجهود الدولية لتنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هما من بين العوامل الكثيرة التي تعوق التنفيذ الكامل لخطة عمل بيونس آيرس.

٢٤ - وأعرب العديد من الوفود عن تقديرهم للاتفاق الإطاري لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن استخدام الخبراء في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٥ - وذكر أحد الوفود أن حكومته قد اتخذت عددا من المبادرات لجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بصفة خاصة، آلية مفضلة واستراتيجية للسياسات في برامجها الإنمائية الوطنية وبرامجها المماثلة. وتم ضمن هذا الإطار إنشاء لجنة تنسيق وطنية تتألف من الوزارات الحكومية والقطاع الخاص للإشراف على التنفيذ العام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأبلغ كثير من الوفود عن التحسن في الملكية الوطنية في مجال صياغة برامج وأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وظل الوعي والاعتراف بإمكانيات طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يزداد باطراد.

٢٦ - حث كثير من الوفود جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة جهوده من أجل تعزيز وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتكثيف استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كأداة مهمة لتنفيذ البرامج.

٢٧ - أكد بعض الوفود على ضرورة ألا يقوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على أساس شروط وأن يظهر الاحترام للأولويات الوطنية ويعكس المشاركة الكاملة لجميع المؤسسات والعناصر الفاعلة.

٢٨ - أكد أحد الوفود على وجوب أن يُشرك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية السكان الذين سيعيشون مع نتائجه وأن يستجيب لاحتياجاتهم وأن يخضع لمساءلتهم، وبالتالي تتسم مشاركتهم في عملية صنع القرار بالأهمية.

٢٩ - كان عدد من الوفود يرى أن اتباع نهج إقليمي إزاء التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يزيد من فرص نجاح التعاون. وبالتالي ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التكامل دون الإقليمي والإقليمي والتعاون الأفقي ضمن إطار بلدان الجنوب. وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى تنسيق لجميع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق المنظومة، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٠ - أكدت بعض الوفود الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل توسيع قاعدة الدعم والمشاركة، ولا سيما من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووسائط الاتصال، في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣١ - أعرب عدد من الوفود عن الرأي القائل بأن التحقيق التام لأهداف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لا يمكن ضمانه إلا في إطار أوسع للتعاون الإنمائي الدولي. كما أن القيمة الفعلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية لن تتحقق إلا إذا ساعد البلدان النامية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ورأى بعض الوفود أن من الحكمة توسيع قاعدة تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالاستفادة من موارد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص. كما رئي أيضا ضرورة إنشاء آليات تمويل أكثر ابتكارا ومرونة لتحقيق هذا الهدف. وقد تم في هذا الصدد الإعراب عن التقدير الكبير للمساهمات التي قدمتها اليابان وجمهورية كوريا للصندوق الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب.

٣٢ - أعرب عدد من الوفود عن القلق العميق لتقاعس مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عدد من أقل البلدان نموا وعدم وجود مراكز تنسيق في عدد من البلدان الأخرى. وقد أعاق ذلك توفر الوعي لديها بفرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مما حال دون حصولها على الفرص التي تقدمها البلدان النامية الأكثر تقدما. وحثت بعض الوفود في هذا الصدد، جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على تكثيف جهوده لتلبية الاحتياجات والتصدي للصعوبات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، وإلى تقديم المساعدة لها لتعزيز قدراتها للاضطلاع بأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأكدت بعض الوفود أهمية الهياكل الأساسية العملية وكفاءة النقل العابر، وهما عاملان حيويان لتشجيع التجارة.

٣٣ - دعا بعض الوفود إلى اتباع نهج أكثر انتظاما في تنفيذ الممارسات المتعلقة بمقابلة القدرات بالاحتياجات من أجل ضمان رصد برامج التعاون الناجمة عن ذلك رصدا أفضل وتنفيذها بطريقة فعالة.

٣٤ - أكدت بعض الوفود الحاجة إلى تركيز الموارد المحدودة على المبادرات الاستراتيجية التي من شأنها أن تحدث آثارا مهمة وطويلة الأجل على التنمية الاقتصادية في البلدان المتعاونة.

٣٥ - وشدد بعض الوفود على الحاجة إلى إيجاد وسائل مبتكرة ومبادرات جديدة لتنفيذ الاتفاقات القائمة فيما بين البلدان النامية، الناشئة من اجتماعات أخيرة مثل مؤتمر نيودلهي لوزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز ومؤتمر سان خوسيه المعني بالتجارة والمالية والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من أجل ضمان استفادة جميع الأطراف بشكل كامل من الآليات الحالية. وذكر أحد الوفود أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية عن وضع الخطط الخاصة بها وتعريفها وتنفيذها. وأوضح وفد آخر بجلاء أنه "ما من أحد يستطيع أن يعمل لنا في الجنوب ما لا نكون نحن على استعداد لعمله بأنفسنا". ويمكن لطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تعبر عن ذلك التصميم بالعمل بل وينبغي أن تعبر عنه.

٣٦ - أيد العديد من الوفود إقامة رابطة تشغيلية أوثق بين مجالي التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأعرب كثير من الوفود عن الرأي القائل بأن مجالات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي مجالات مترابطة أساسا، بالرغم من نشأتها بأشكال مختلفة، وأن هنالك حاجة لإدماج تشغيلي لمجالي التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ورحب عدد من الوفود بزيادة إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ضمن برنامج موحد تحت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، كان التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي المُعجّل والتنمية والاعتماد على الذات. كما كانت طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أداة مهمة لتعزيز وتقوية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولذلك ينبغي بذل جهود أكبر على جميع المستويات لزيادة الوعي بطريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتوعية جميع العناصر الفاعلة بوجودها وإبراز فعالية التكاليف بطريقة اقتصادية والملاءمة والقابلية للتكيف من الناحية التكنولوجية.

٣٧ - وأيد معظم الوفود الاقتراح المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٩٨.

- - - - -